

Distr.: General
17 January 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الحادية والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي
للسكان والتنمية

رصد برامج السكان التي تركز على توزيع السكان والتحضر والهجرة

الداخلية والتنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٢-١		أولا - مقدمة
٢	٥-٣		ثانيا - التحول الحضري
٣	١٧-٦		ثالثا - الآثار المترتبة في التنمية
٦	٢٢-١٨		رابعا - إطلاق العنان لإمكانيات النمو الحضري
٧	٤٨-٢٣		خامسا - البرامج السكانية لمواجهة تحديات توزيع السكان والتوسع الحضري والهجرة الداخلية
١٨	٥٢-٤٩		سادسا - خاتمة

* A/CN.9/2008/1.



أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (الصندوق) استجابة لبرنامج العمل المتعدد السنوات المواضيعي المنحى والمحدد الأولويات الذي وضعته لجنة السكان والتنمية ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٥/١٩٩٥. وترد الصيغة النهائية للموضوع الخاص للدورة الحادية والأربعين للجنة في مقررهما ١/٢٠٠٦.

٢ - ويتناول التقرير تحول سكان العالم الذي لم يسبق له مثيل من الريف إلى الحضر نتيجة للهجرة من المناطق الريفية إلى المدن والزيادة الطبيعية لسكان الحضر، فضلا عن إعادة تصنيف مستوطنات كانت تعد ريفية فيما سبق. ويتناول التقرير أيضا ما يترتب على التوسع الحضري من آثار اقتصادية واجتماعية وديمقراطية وبيئية ويصف بعض الاعتقادات الخاطئة الشائعة بشأن المناطق الحضرية. كما يعرض التقرير نداء للعمل بغية تحرير إمكانيات النمو الحضري. ويصف التقرير العمل البرنامجي الذي يقوم به الصندوق لمساعدة البلدان في جميع أنحاء العالم على مواجهة تحديات التوسع الحضري السريع، وخاصة في مجالات حوار السياسات، وبناء القدرات، وجمع البيانات، والبحوث، والدعوة.

ثانيا - التحول الحضري

٣ - سيعيش أكثر من نصف سكان العالم هذا العام، ولأول مرة في التاريخ، في مناطق حضرية. وقبل أكثر من ١٠ سنوات، تنبأ الصندوق في تقريره المعنون "حالة سكان العالم في عام ١٩٩٦ - تغير الأماكن: السكان والتنمية والمستقبل الحضري" بأن نمو المدن سيكون أكبر عامل مفرد يؤثر في التنمية في القرن الحادي والعشرين. وهذا حقا هو الحال في أيامنا هذه. ففي عام ٢٠٠٨، من المتوقع أن يعيش حوالي ٣,٣ بلايين نسمة في البلدات والمدن^(١). وسيستمر عدد سكان الحضر ونسبتهم في النمو بشكل سريع. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الحضر إلى ٤,٩ بلايين نسمة في عام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، سينخفض عدد سكان الأرياف في العالم بنحو ٢٨ مليون نسمة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٣٠. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يكون كل النمو السكاني في المستقبل في المناطق الحضرية.

(١) أخذت الإحصاءات الواردة في هذا الفرع من التقرير من تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٧، المعنون حالة سكان العالم في عام ٢٠٠٧: تحرير إمكانيات النمو الحضري والأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠٠٦)، آفاق التوسع الحضري في العالم. تنقيح عام ٢٠٠٥. ورقة العمل رقم ESA/P/WP/200.

٤ - وبشكل عام، كان ٢٩ في المائة من سكان العالم من الحضر في عام ١٩٥٠؛ وارتفعت هذه النسبة إلى ٣٧ في المائة في عام ١٩٧٥ و ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٥. وبحلول ٢٠٣٠، سيعيش ٦٠ في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية. التوسع الحضري إذا ظاهرة حتمية.

٥ - وهناك فروق ملحوظة في مستوى التوسع الحضري ووتيرته فيما بين المناطق. فآفريقيا وآسيا هما أقل المناطق توسعا حضريا في الوقت الحاضر، ولكن بحلول عام ٢٠٣٠، سيكون سكانهما أكثر من يسكنون في الحضر. والواقع أن معظم النمو الحضري سيكون في البلدان النامية. ولم يسبق في التاريخ مثيل لنطاق النمو الحضري الجاري حاليا. فمن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان الحضر في أفريقيا وآسيا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٣٠. وسوف يستمر سكان الحضر في النمو، ولو بشكل أبطأ، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونتيجة لذلك، سيكون للبلدان النامية ٨٠ في المائة من سكان الحضر في العالم بحلول عام ٢٠٣٠. وفي العالم المتقدم، سيستمر عدد سكان الحضر في النمو، ولكن بوتيرة أبطأ بكثير، ليرتفع من ٨٧٠ مليون نسمة إلى ١,٠١ بليون نسمة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٣٠.

ثالثا - الآثار المترتبة في التنمية

٦ - تترتب على التحول الحضري آثار اقتصادية واجتماعية وديمقراطية وبيئية كبيرة. وتكتسي ظاهرة التوسع الحضري أهمية خاصة لأن معظمها يحدث في البلدان النامية ولأن الزيادات في عدد سكان الحضر كبيرة وسريعة جدا.

٧ - ويؤدي التوسع الحضري دورا إيجابيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وللمدن بشكل عام إمكانيات أكبر للحد من الفقر من المناطق الريفية. والمدن، بوصفها مراكز النمو الاقتصادي الرئيسية في معظم البلدان، مسؤولة عن قسط أكبر من الإنتاج الاقتصادي الوطني. ويؤدي القرب والتركيز إلى وفورات الحجم التي تعني أن بإمكان المدن أن توفر وصولا أرخص وأفضل إلى الهياكل والخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية لسكانها. وتوفر المدن قدرا أكبر من فرص الوصول إلى مزايا التكنولوجيا والعولمة مما توفره المناطق الريفية بشكل عام. وهناك أيضا قدر أكبر من إمكانيات التفاعل والتنظيم الاجتماعي في المدن. ويقترن الحراك الاجتماعي بشكل عام بالهجرة إلى الحضر.

٨ - وللاستفادة من مزايا المدن، سيكون على البلدان أن تستجيب للحقائق الجديدة بسياسات وبرامج ملائمة لمعالجة النمو الحضري العشوائي بشكل استباقي، فتبني على ديناميتها للحد من الفقر وتعزيز الاستدامة.

٩ - ومواجهة هذه التحديات من الأولويات الإنمائية الملحة مع ما يترتب على ذلك من آثار في النمو الاقتصادي العالمي، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق الاستقرار السكاني، والاستدامة البيئية. ويتعين اتباع نهج قائم على الثقافة ونوع الجنس والحقوق لمعالجة مسائل مثل احتياجات الفقراء، وتحسين أحوال السكن والمعيشة، وضمان الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفير العمالة.

١٠ - وحث برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢) الحكومات على تعزيز قدراتها لمواجهة الضغوط التي يسببها التوسع الحضري السريع بتنقيح وإعادة توجيه وكالات وآليات الإدارة الحضرية حسب الحاجة وضمان المشاركة الواسعة لكل المجموعات السكانية في التخطيط واتخاذ القرارات بشأن التنمية المحلية. وأهاب برنامج العمل بالحكومات كذلك أن تلبي احتياجات كل المواطنين، بمن فيهم المستقطنون الحضريون، إلى السلامة الشخصية، والهياكل والخدمات الأساسية، للقضاء على المشاكل الصحية والاجتماعية، بما فيها مشاكل المخدرات والجريمة، والمشاكل الناتجة عن الاكتظاظ والكوارث. ووجه إعلان الألفية الانتباه إلى الفقر الحضري وحث المجتمع الدولي على تحقيق تحسين كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من ساكني الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠^(٣).

١١ - ويحمل التوسع الحضري السريع معه مجموعة من التحديات الجديدة ويقتضي وضع سياسات عامة سليمة لضمان تلبية ملائمة لاحتياجات كل أعضاء المجتمع. وإدارة المناطق الحضرية وتخطيطها مقدما بشكل سليم من أجل النمو الحضري المستقبلي أمر ضروري لتحرير إمكانيات النمو الحضري.

١٢ - وهناك العديد من الاعتقادات والأفكار الخاطئة بشأن المدن. وأهمها هو الاعتقاد الشائع بين صانعي السياسات بأن التوسع الحضري سيء في جوهره. والواقع أن للتوسع الحضري كثيرا من المزايا المحتملة. فالمدن بشكل عام توفر عددا أكبر من فرص العمل ومستوى أفضل من المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا. وهي توفر عددا أكبر من الفرص للإثراء التعليمي والثقافي، فضلا عن تمكين المرأة والشباب. وتوفر المدن أيضا إمكانيات أفضل للوصول إلى المرافق الصحية والخدمات الأساسية. والكثافة والتركيز الموجودان في المدن ضروريان للحفاظ على التنوع البيولوجي في الأرياف. ويفسر ذلك سبب تعبير المهاجرين بشكل عام عن تفضيلهم لحياة المدن على الحياة الريفية التي تركوها. ولا يزال الناس

(٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.95.XIII.18).

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ١٩.

يتوافدون على المدن بحثاً عن الفرص. ويصاحب الحراك الاجتماعي بشكل عام الهجرة الحضرية. وعلاوة على ذلك، تساعد التحويلات التي يبعثها سكان الحواضر إلى أسرهم في المناطق الريفية على تخفيف الفقر في الأرياف وتيسير التنمية الريفية.

١٣ - ويتمثل جانب آخر من جوانب التحيز ضد الحضر في اعتقاد خاطئ شائع بأنه يمكن، وينبغي، وقف الهجرة من الريف إلى الحضر. والحقيقة أن معظم المناقشة تدور حول طريقة منع النمو الحضري بدلا من طريقة معالجته بنجاح. والواقع هو أن معظم صانعي السياسات، المعنيين بسرعة النمو وحجمه، يعارضون بشكل متزايد التوسع الحضري والنمو الحضري. ولا تكمن النقطة الحقيقية هنا في كون المدن تنمو بسرعة زائدة عما ينبغي، ولكن في أن الحكومات ليست مستعدة لاستيعاب النمو الحضري. وببساطة، لا تحقق الضوابط الصارمة وإجراءات الطرد ما هو مطلوب. وسيبقى الناس يهاجرون ويعيشون في المدن لأنهم يدركون مزايا العيش في المناطق الحضرية. ويؤدي منع الهجرة إلى زيادة الفقر في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

١٤ - ومن المعتقدات الشائعة أن النمو الحضري ناتج أساسا عن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. والحقيقة هي أن معظم النمو الحضري ١٠ و ٦٠ في المائة منه ناتج في الواقع عن الزيادة الطبيعية، أو عن زيادة عدد المواليد عن عدد الوفيات. ومع التوسع الحضري لبلد ما، تهيمن الزيادة الطبيعية بسبب وجود أعداد أكبر من الناس في المناطق الحضرية وبسبب انخفاض مجموع المهاجرين المحتملين. وتنتج نسبة أربعين في المائة من النمو الحضري عن مزيج من الهجرة من الريف إلى الحضر وإعادة تصنيف المناطق الحضرية.

١٥ - وهناك تصور خاطئ وشائع آخر بأن معظم النمو العمراني يحدث في المدن العملاقة التي يسكنها ١٠ ملايين نسمة أو يزيد. والواقع أن معظم النمو يحدث في المدن الصغيرة. ويعيش أغلبية أهل الحضر في مدن يقل عدد سكانها عن ٥٠٠.٠٠٠ نسمة. وفي عام ٢٠٠٥، لم يكن يعيش في المدن العملاقة في أنحاء العالم سوى ٩,٣ في المائة من سكان الحضر. ومن غير المتوقع أن يتغير هذا الاتجاه. وفي الواقع، سيعيش ٩,٤ في المائة من السكان في المدن العملاقة في عام ٢٠١٥.

١٦ - وثمة اعتقاد شائع بأن الفقراء أقلية ضئيلة في المدن. وحقيقة الأمر أن الفقراء يشكلون نسبة كبيرة من نمو المدن في البلدان النامية. وحاليا يزداد الفقر في المدن بصورة أسرع منه في المناطق الريفية. ويعيش بالفعل بليون نسمة في الأحياء الفقيرة، معظمهم في العالم النامي. ويشيع الفقر والتسول والتشرد في مدن شتى حول العالم. وتتسبب الظروف السكنية السيئة في الكثير من البؤس البشري. وقد أسفرت سنوات من سوء إدارة الحضر عن الازدحام،

وانعدام الخدمات العامة والمياه النقية والمرافق الصحية، وقصور البنى الأساسية في مدن شتى بالبلدان النامية.

١٧ - والمشكلة هي أن السياسات الحضرية لا تلي في أغلب الأحوال احتياجات الفقراء على نحو فعال. بيد أن النمو الحضري المستقبلي سيشمل الفقراء أساسا. إذ نادرا ما تجد أصوات الفقراء آذانا صاغية. ويستبعد ساكنو الأحياء الفقيرة في العادة من عملية اتخاذ القرار. والفقراء مهمشون؛ وتخطط المدن بصورة نمطية للأقلية. وكثيرا ما يكون ساكنو المدن الميسورون ماديا المستفيدين من البرامج التي تستهدف فقراء الحضر.

رابعاً - إطلاق العنان لإمكانيات النمو الحضري

١٨ - لا مفر من التوسع الحضري والنمو الحضري. والمصدر الرئيسي للنمو الحضري يتأتى من الزيادة الطبيعية داخل المدن ذاتها. وأيضا، يصعب إيقاف تدفق المهاجرين الآتين من الريف سعيا وراء فرص أفضل في المناطق الحضرية. فالمدن ليست الأحياء الفقيرة والاضطراب الاجتماعي والازدحام المروري فحسب. إنها أيضا مجال الفرص ومحط الآمال. والحق، أنه لا يوجد نمو اقتصادي ملموس دون توسع حضري. ورغم أن المناطق الحضرية لها مشاكلها الخاصة، بما فيها الجريمة والتلوث والازدحام الشديد، فإن الفوائد المحتملة للمدن تتجاوز عيوبها بكثير. وتعد الإدارة السيئة من بين الأسباب الرئيسية وراء عدم استفادة المدن حاليا كل الاستفادة من إمكاناتها.

١٩ - ويتمثل التحدي في تعلم كيفية الاستفادة من إمكانات المدن. فمن الضروري، أولا وقبل كل شيء، التخلص من القوالب النمطية والتصورات الخاطئة الشائعة عن المدن. وعلى صانعي السياسات القبول بحتمية النمو الحضري. ويتطلب التكيف مع نمو المدن اتخاذ موقف استباقي. وفي ظل الخطى المتسارعة للتوسع الحضري في البلدان النامية، فإن الاستجابة بعد وقوع الأمر لم تعد خيارا مطروحا. ومن الضروري توفر رؤية أطول مدى للتخطيط مقدما للاستفادة من الفضاء الحضري استفادة اجتماعية ومستدامة. والمأوى هو العامل الأكثر أهمية لاندماج الفقراء في المدن. فالفقراء الأشد تضررا من أسواق الأراضي غير المنظمة. ومن المهم كفالة الحد الأدنى من الأراضي الآمنة والمزودة بالخدمات كي يحظى الفقراء بالحيازة الآمنة. وسيكون التعامل مع النمو الحضري العشوائي للأحياء الفقيرة والتلقائي بعد اكتماله أكثر كلفة بكثير من الناحية المالية ومن ناحية المعاناة البشرية.

٢٠ - ومن الضروري الاعتراض على السياسات غير الصحيحة، واقتراح نهج أفضل. ويجب استبدال التدابير الاستباقية بالسياسات المناهضة للتوسع الحضري من أجل الخروج من

دوامه الفقر. ولا بد من تصميم السياسات لتتفق والاحتياجات المرتقبة لشتى المجموعات الديمغرافية في المدن، لا سيما منظمات فقراء الحضر. ومن شأن السياسات التي تتسم بالذكاء وبُعد النظر أن تطلق العنان للإمكانيات الإيجابية للنمو الحضري، وأن تسهم في الحد من الفقر. وينبغي استخدام البيانات الجيدة لاتخاذ القرارات المدروسة وإجراء التحليل الديمغرافي ووضع التصورات من أجل التنبؤ بالنمو الحضري وتقييمه بصورة كمية، واستشراف الاحتياجات المكانية للفقراء. ويوفر النمو الحضري في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم أكبر قدر من المرونة لاتخاذ الإجراءات الفعالة ويمثل أعظم احتياج للمساندة.

٢١ - ويحدث موقع وشكل نمو المدينة فرقا مهما بالنسبة للبيئة. ومن الضروري صياغة السياسات لاستخدام الحيز الحضري على نحو مستدام. وينبغي أن توضع البرامج موضع التنفيذ لكفالة أن الخدمات السكانية والخدمات الاجتماعية الأساسية تلبى احتياجات الجميع. وتختلف السياسات الرامية إلى تحسين المأوى أثرا كبيرا على الحد من الفقر. وتقوم معالجة المياه والصرف الصحي في الحضر بتحسين الصحة والحد من الوفيات. وينبغي الاستعاضة عن النهج المناهض للهجرة الذي ما زال سائدا في بلدان شتى بسياسات تعزز التنمية الاجتماعية والاستثمارات في الصحة والتعليم وتمكين المرأة. وينبغي تشجيع فقراء الحضر على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم.

٢٢ - وينبغي ألا تكون السياسات التي تعالج النمو الحضري على حساب المناطق الريفية. وفي الواقع، تعود التنمية الناجحة لأحد القطاعين بالفائدة تلقائيا على الآخر.

خامسا - البرامج السكانية لمواجهة تحديات توزيع السكان والتوسع الحضري والهجرة الداخلية

٢٣ - يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الأنشطة الرئيسية في مجال السكان والتوسع الحضري والتنمية المستدامة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية. ويسعى الصندوق لممارسة التأثير على السياسات العامة لأجل الاستجابة للتحديات التي تفرضها وتيرة التوسع الحضري السريعة، وتلبية احتياجات جميع الأفراد، لا سيما الفقراء والأكثر ضعفا. كما يسعى الصندوق إلى زيادة التوعية بالعلاقات المتداخلة بين النمو السكاني العالمي والديناميات الديمغرافية والتوسع الحضري والبيئة والتنمية المستدامة والحد من الفقر. ويحث الصندوق على الحوار بين السياسات وبناء القدرات وجمع البيانات وإجراء البحوث والدعوة في إطار استراتيجية جيدة لدعم السياسات والبرامج. ويتبع الصندوق نهجا يقوم على الحقوق والثقافة ومراعاة الفروق بين الجنسين.

٢٤ - ويسر الصندوق الحوار بين السياسات بشأن معالجة الآثار المترتبة على النمو الحضري السريع بين أصحاب المصلحة كافة، ويدعو إلى إدماج قضايا السكان والتوسع الحضري في أطر التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر على الصعيد الوطني، ويدعم مبادرات تحسين قدرات البيانات والبحوث والمؤسسات على صياغة السياسات والبرامج السكانية وتنفيذها ورصدها وتقييمها من أجل معالجة تحديات التوسع الحضري السريعة، وتلبية احتياجات الجميع، لا سيما فقراء الحضر.

٢٥ - ويحث الصندوق على إشراك فقراء الحضر في عملية اتخاذ القرار بشأن المسائل التي تهمهم. ويدعو الصندوق إلى تمكين المرأة، ومشاركتها في التنمية الحضرية المستدامة. ويساند الأنشطة التي تعزز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية والتعليم والتغذية والمياه والمرافق الصحية والمأوى للجميع.

٢٦ - ويواصل البرنامج تقديم الدعم التقني الموجه للسياسات ولأنشطة الدعوة على مستويات السياسات والبرامج والرصد الحيوية لكفالة التسليم بالتوسع الحضري بوصفها عاملا مهما من عوامل التنمية، وتحقيق إمكانات النمو الحضري.

صياغة السياسات

٢٧ - كثيرا ما يطلب من مكاتب الصندوق القطرية تقديم المساعدة للحكومات في صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بتوزيع السكان والهجرة الداخلية والتوسع الحضري. وعلى سبيل المثال، ساند الصندوق بنن في صياغة سياسة سكانية تعالج، في جملة أمور، قضايا التوسع الحضري والهجرة. وفي بوركينا فاسو، قدم الصندوق مساندة تقنية ومالية لعقد ندوة وطنية عن الهجرة. وفي كمبوديا، يسعى الصندوق إلى إحاطة صانعي السياسات علما بأحدث اتجاهات التنمية، وتقاسم أفضل الممارسات لصناعة السياسات في الوقت المناسب واستنادا إلى الأدلة. ويقف مكتب الصندوق في كمبوديا مراقبا على فرقة العمل المعنية بالهجرة المشتركة بين الوزارات التي أنشئت حديثا وتشارك في رئاستها وزارة شؤون المرأة ووزارة العمالة والتدريب المهني. وجرى تنظيم فرقة العمل لتيسير تبادل المعلومات وتعزيز وضع السياسات وتنفيذها، والمساعدة في تنسيق تدخلات المؤسسات الوطنية والدولية في مجال الهجرة. وتشغل اللجنة الوطنية للسكان والتنمية، أحد شركاء الصندوق الحكوميين التنفيذيين، مقعدا في مكتب مجلس الوزراء، مما يخولها موقع الصدارة للتأثير على النقاش الدائر حول السياسات الوطنية في هذا المجال.

٢٨ - وفي إثيوبيا، شارك الصندوق في دعم الحكومة في صياغة خطة التنمية الوطنية، المسماة خطة التعجيل بالتنمية واستدامتها لإنهاء الفقر في الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى

٢٠٠٩/٢٠١٠. ويقوم المكتب القطري للصندوق في أثيوبيا بدعم الحكومة في تنفيذ سياسة السكان الوطنية منذ الشروع فيها في عام ١٩٩٣، فمثلا تم تقديم الدعم للاجتماعات الاستشارية الرامية إلى إقامة هياكل إدارية شتى معنية بتنفيذ السياسات، بما في ذلك مجلسا السكان الوطني والإقليمي. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ساند الصندوق تنقيح السياسة الوطنية للسكان والتنمية، والتي كان من بين أهدافها معالجة الهجرة من الريف إلى الحضر بالتركيز على التنمية الريفية، بما في ذلك الحيازات الآمنة للأراضي، والاستثمار في التعليم، وإيجاد الوظائف، وتحسين الخدمات الاجتماعية، بما فيها الخدمات الصحية. وقد أطلق منشور الصندوق عن حالة سكان العالم عام ٢٠٠٧، الذي يتناول التحديات التي تواجه التوسع الحضري، في حضور وزراء ونحو ٨٠ مسؤول حكومي. وطلبت لجنة التخطيط والاستثمار نسخة من العرض الذي قدمه الصندوق لاستخدامها في أغراض دعوية. وفي موريتانيا، ساند الصندوق صياغة السياسة السكانية للبلد، والتي تعالج الهجرة والتوسع الحضري.

٢٩ - وقد ساند مكتب الصندوق في نيجيريا صياغة السياسة السكانية الوطنية التي تعالج التوسع الحضري والهجرة الداخلية. وفي رواندا، ساند الصندوق صياغة السياسة السكانية للبلد، والتي تعالج قضايا التوسع الحضري والهجرة الداخلية. وقدم الصندوق الدعم أيضا لصياغة استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وشارك فيها، وسعى إلى كفالة أن القضايا السكانية، بما فيها التوسع الحضري والهجرة الداخلية، جزءا مكملا لإطار التنمية الوطنية. وفي السنغال، شارك الصندوق في إدماج قضايا الهجرة والتوسع الحضري في إطار استعراض ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويقدم مكتب الصندوق في سيراليون الدعم لاستعراض السياسة السكانية الوطنية التي ستعالج الشواغل ذات الصلة بالتوسع الحضري والهجرة الداخلية.

جمع البيانات وإجراء البحوث

٣٠ - يدعم الصندوق جمع البيانات وإجراء البحوث لأغراض وضع السياسات المستندة إلى الأدلة، وتنفيذ البرامج. وفي المنطقة العربية، يقدم الصندوق الدعم لجامعة الدول العربية لمشروع عن السكان وصحة الأسرة يهدف إلى تزويد وزارات الصحة والهيئات الأخرى بمصرف بيانات موثوق فيه يضم معلومات حديثة وعالية الجودة في مجالات السكان والصحة والتنمية لاستخدامها في وضع السياسات الاجتماعية، وكذلك تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات واستخدامها. ويشمل نطاق المشروع بيانات عن قضايا مثل الظروف الحضرية، ورفاه المهاجرين، والمجموعات المهمشة واللاجئين. وقد أجريت دراسة استقصائية محددة في

المخيمات الفلسطينية في الجمهورية العربية السورية. وفي بنن، ساند الصندوق المعهد الوطني لإحصاءات والتحليل الاقتصادي في جمع البيانات عن السكان ونشرها، بما في ذلك إجراء دراسة عن الهجرة الحضرية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين. ويعمل مكتب الصندوق في بنن مع الحكومة لأجل إدماج العوامل الديمغرافية في خطط وبرامج التنمية. ويصدر تقرير عن حالة السكان كل عام بالتعاون مع الحكومة. وفي عام ٢٠٠٥، كان موضوع التقرير الهجرة والتنمية. واستهدف التقرير تحليل الروابط التي تربط بين الهجرة والفقر، وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وساند مكتب الصندوق في بنن أيضا الدراسات التي تقوم باستخدام بيانات الهجرة والتوسع الحضري من واقع تعداد السكان.

٣١ - وفي بوليفيا، ساهم الصندوق في عام ٢٠٠٤ في إعداد دراسات تعالج مسائل التوسع الحضري وقدم دعما تقنيا وماليا لإعداد دراسة عن الهجرة الداخلية في بوليفيا. تعتبر الدراسة أكثر الوثائق اكتمالا في هذا المجال. وقدم مكتب الصندوق في بوليفيا أيضا دعما لدراستين في بلديتين من بلديات لاباز عن عملية تحويل منطقة لاباز إلى منطقة حضرية كبيرة، كما أنه يقدم الدعم حاليا لدراسات استطلاعية عن الآثار الديمغرافية لتنفيذ مشروع ضخ على أنشطة تعدين ركاز الحديد في الجزء الشرقي من البلد سيؤدي إلى حدوث تدفقات كبيرة جدا من المهاجرين داخليا. وفي بوركينافاسو، قدم الصندوق دعما تقنيا وماليا لعملية جمع بيانات عن الديناميات السكانية وتوزيع السكان، ولدراسات مواضيعية عن الهجرة والتوسع الحضري. ويقدم مكتب الصندوق في بوركينافاسو دعما تقنيا لعدد من الدراسات بما فيها دراسة عن الهجرة من الريف، والتوسع الحضري والفقر؛ وعن ديناميات الهجرة الداخلية. وفي بوروندي، التي عانت من صراعات دامت لسنوات نتج عنها تشريد جماعي للسكان، يقود الصندوق المساعدة الدولية ويقدم دعما تقنيا للتعداد الوطني للسكان الذي طال انتظاره والمزمع تنفيذه في عام ٢٠٠٨. وفي كمبوديا، نجح الصندوق في الدعوة للحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن الهجرة في التعداد السكاني الذي سيُجرى في عام ٢٠٠٨. وأذن مكتب الصندوق في كمبوديا بإجراء بحث عن هجرة الشباب من الريف إلى المدن وأثرها على التوسع الحضري. واستنادا إلى مقابلات أجريت مع شباب المهاجرين ومع عائلاتهم في بلدانهم الأصلية، تركزت المجالات الرئيسية للبحث على ما يلي: الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية للأسر المعيشية للمهاجرين، وأسباب الهجرة، والشبكات الاجتماعية للمهاجرين، ومدى اندماج المهاجرين في البيئة الحضرية ومدى حصولهم على الخدمات، وعمالة المهاجرين في المناطق الحضرية، وعلاقة المهاجرين بالأسر المعيشية التي جاؤوا منها.

٣٢ - وفي إريتريا، قدم الصندوق دعما للبلد في إجراء تعداد لسكان ١٩ منطقة من مناطق البلد الحضرية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ويخطط الصندوق لإجراء دراسة عن تداخل

العلاقات فيما بين الزراعة الحضرية والهجرة الداخلية والحد من الفقر في البلد. وفي إثيوبيا، قدم الصندوق الدعم للبلد بإجراء تعداد للسكان والمساكن في عام ٢٠٠٧. ووفر التعداد معلومات عن مسألتي التوسع الحضري والهجرة الداخلية، حيث سيستخدم كمصدر أساسي للبيانات عند صياغة السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية. وكان الصندوق من بين الشركاء الرئيسيين الداعمين للاستقصاء الديمغرافي والصحي للبلد، ويعكف حاليا على إجراء تحليل معمق لاستخلاص معلومات من الاستقصاء عن ثلاثة مواضيع رئيسية متعلقة بالتوسع الحضري والهجرة الداخلية وهي: (١) العوامل المحددة التي تعزز انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والعوامل المساهمة في التباينات بين الأقاليم؛ (٢) والوفيات التنفسية؛ (٣) والتحليل الجنساني والصحة الإنجابية. ويقوم مكتب الصندوق في إثيوبيا أيضا بوضع اللمسات الأخيرة على تقرير عن الاستقصاء يقيّم العنف الجنساني في حالات الطوارئ في موقعين من مواقع المشردين داخليا.

٣٣ - وفي هندوراس، دعم الصندوق بحثا عن الهجرة الداخلية وآثارها على المشاركة في سوق العمل والفقر. وفي إندونيسيا، ساهم الصندوق في جمع بيانات عن المسائل الحضرية. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، قدم الصندوق الدعم لاستقصاء عام ٢٠٠٥ عن الصحة الإنجابية الذي صنف المعلومات حسب المناطق الريفية والحضرية، وقدم معلومات عن الفروق بينها في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وإضافة إلى المعلومات التي وفرها الاستقصاء عن مواضيع مثل الخصوبة والوفيات وتنظيم الأسرة، جمع أيضا بيانات منها مدى حصول الأسر المعيشية على إمدادات الكهرباء ومياه الشرب واستخدام المواد في الإسكان. وفي نيكاراغوا، قدم الصندوق دعما لعدد من الدراسات، استفيد من بعضها كمدخلات لوضع خطة التنمية الوطنية التي طلبتها الأمانة التقنية للرئاسة. ومن بين هذه الدراسات بحث عن اتجاهات التوزيع المكاني للسكان والهجرة الداخلية؛ والقدرة التنافسية والتوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية في البلد؛ والقدرة التنافسية والنمو الإقليمي؛ وحركة السكان المكانية في بداية القرن الحادي والعشرين؛ والتغيرات في التوزيع المكاني للسكان، والنظام الحضري والنمو الاقتصادي المحلي في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥؛ والهجرة من الريف إلى المدينة والتنمية الريفية في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥.

٣٤ - وفي موريتانيا، دعم الصندوق عملية جمع بيانات عن الهجرة والتوسع الحضري في عدد من جولات التعداد. وقدم مكتب الصندوق في موريتانيا الدعم للتحليل والبحث المعمقين في نتائج الاستقصاء الذي أجرته موريتانيا عن الهجرة. ودعم مكتب الصندوق في موزامبيق دراسات بحثية أجريت عن التوسع الحضري والهجرة في إطار شراكة مع مركز الدراسات السكانية التابع لجامعة إدواردو موندلانه. وفي باكستان، تعاون الصندوق مع

معهد باكستان للاقتصاد الإنمائي لنشر تقرير عن التوسع الحضري والهجرة الداخلية في البلد. ونُشر التقرير بالتزامن مع تقرير الصندوق عن حالة السكان في العالم ٢٠٠٧. ويعمل مكتب الصندوق في باكستان حاليا مع منظمة التعداد السكاني على إجراء التعداد السكاني لعام ٢٠٠٨ الذي سيوفر بيانات جديدة عن سكان الأرياف والمدن ومعلومات عن ظاهرة الهجرة الداخلية والتوسع الحضري. وفي رواندا، دعم الصندوق عملية جمع بيانات من أجل تعداد السكان في البلد الذي وفر معلومات عن التوسع الحضري والهجرة الداخلية وشكّل أساسا لصياغة السياسات وإدماج تعداد السكان في إطار التنمية الوطنية. وفي السنغال، قدم الصندوق دعما تقنيا وماليا للدراسة الاستقصائية الصحية الديمغرافية ولتعداد السكان الذي أولى أهمية لمسألتي التوسع الحضري والهجرة الداخلية.

٣٥ - وفي سيراليون، قدم الصندوق دعما للبلد في إجراء تعداد السكان، وتضمن تحليل التعداد كتابا متخصصا عن التوسع الحضري والهجرة يجري استخدامه مع دراسات أخرى في تخطيط التنمية. ويقدم مكتب الصندوق في سيراليون الدعم لمعهد الدراسات السكانية التابع لكلية فوراه بيه، ويمول تدريب الديمغرافيين. وقدم مكتب الصندوق في فييت نام دعما لبحوث السياسات التي تهدف إلى التوصل إلى فهم أفضل للهجرة في البلد وللظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المهاجرون. وقدم الصندوق دعما إلى المكتب العام للإحصاء لإجراء استقصاء عن الهجرة في عام ٢٠٠٤. ونشر مكتب الصندوق في فييت نام تقريرا بعنوان الهجرة الداخلية في فييت نام: الوضع الحالي. ويصف التقرير، فيما يصف، مستويات الهجرة الداخلية في البلد وأنماطها، واتخاذ القرار بالهجرة، والتكيف مع ظروف الحياة في المكان المقصود، والصحة، والعمل والدخل، ومدى الرضا بعد الهجرة، والروابط بين المهاجر ومجتمعه الأصلي. ويعمل الصندوق على كفالة أن يشمل تعداد السكان لعام ٢٠٠٩ معلومات عن الهجرة لاستخدامها في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

بناء القدرات

٣٦ - يعزز الصندوق أيضا بناء القدرات من خلال دعم المؤسسات التدريبية وتقديم المساعدة التقنية. ففي بنن، قدم الصندوق دعما تقنيا وماليا لعملية تحليل نتائج التعداد السكاني، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالهجرة. وفي البرازيل، قدم الصندوق دعما لعدد من الاجتماعات والدورات التدريبية التي نظمت للمسؤولين الحكوميين والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وتناولت مسألة الهجرة الداخلية وشملت دورة تدريبية عن العلاقة بين الشبكات الحضرية والاجتماعية والهجرة الداخلية. وفي بوركينا فاسو، يسعى الصندوق لتقوية قدرات البلد على جمع البيانات وتحليلها. وفي كمبوديا، نظم الصندوق، بالتعاون مع

اللجنة الوطنية للسكان والتنمية، سلسلة من حلقات العمل عن التوسع الحضري والهجرة. وضم الحضور ممثلين عن الوزارات الرئيسية والوكالات الإنمائية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين. ونوقشت مسائل منها: الهجرة والاقتصاد غير النظامي لفقراء المناطق الحضرية، وتمكين المرأة المهاجرة في المجتمعات الفقيرة، وإدارة المناطق الحضرية، والفقر في المناطق الحضرية، والإسكان لذوي الدخل المنخفض، والتخطيط والتنمية المجتمعية، وازدياد حركة المرور والتنقل واكتظاظ المناطق الحضرية.

٣٧ - وفي كولومبيا، دعم الصندوق وضع نهج مفاهيمي ومنهجي لدراسة الروابط بين العوامل السكانية والمسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية في سياق التخطيط الحضري والإقليمي والتنمية العمرانية. وساعد الصندوق أيضا في تقديم الدعم والتدريب التقني للموظفين المحليين في عدة بلديات لتمكينهم من استخدام ذلك النهج. وقد تمكنت بلدية سوبو من إعادة تحديد استخدام الأراضي التابعة لها مع مراعاة الاتجاهات السكانية والسيناريوهات المستقبلية. وفي إريتريا، يعمل الصندوق كشريك رئيسي لمكتب الإحصاءات الوطنية، بالتعاون مع حكومة النرويج، كما يدعم التعاون مع المنطقة الوسطى لأسترة بهدف إقامة نظام تسجيل مدني يكون مصدرا للمعلومات عن السكان في العاصمة. وفي غانا، يخطط الصندوق لتقديم دعمه لدراسة مقترحة عن الباعة الجائلين في مدن وبلدات غانا، مع التركيز بصفة محددة على الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية والصحة الجنسية والإنجابية. وستناول الدراسة مشكلتي التوسع الحضري والهجرة المتلازمتين حيث أن معظم الباعة الجائلين هم مهاجرون. وتشمل الدراسات الأخرى بحثا عن هجرة الإناث في غانا يهدف إلى تحسين فهم المسائل المتعلقة بهذه الظاهرة، ودراسة وطنية كبيرة ينفذها المجلس الوطني للسكان عن التوسع الحضري والتنمية. وفي موريتانيا، قدم الصندوق الدعم لتدريب موظفي المكتب الوطني للإحصاءات وباحثين جامعيين.

٣٨ - وفي المكسيك، يسعى الصندوق إلى تعزيز القدرة المؤسسية ومشاركة المجتمع المدني من أجل صياغة سياسات واستراتيجيات بشأن السكان والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، والمساهمة في الحد من الفقر وتقليل عدم التكافؤ. ودخل مكتب الصندوق في المكسيك في شراكة مع الحكومة والجماعات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في مشاريع إقليمية مختلفة، تشمل مشاريع مصممة لتعزيز القدرة المؤسسية وقدرة البلديات من خلال التخطيط الإنمائي التشاركي؛ وزيادة فهم الحقوق الجنسية والإنجابية وتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الصحية لنساء الشعوب الأصلية والنساء المهاجرات في عدد من المناطق؛ ويسعى إلى إعداد نظام للمعلومات المتعلقة بالهجرة في أواهাকা، وتحليل

التأثير الاجتماعي والاقتصادي لتدفقات الهجرة وإعداد سيناريوهات مستقبلية للتخطيط الحضري والاقتصادي والاجتماعي؛ وإلى إجراء دراسات على "السكان غير المستقرين" على امتداد الحدود الشمالية والجنوبية للبلد وفي المناطق الحضرية الكبرى، وإعداد نهج مفاهيمي ومنهجي تجاه التنمية المستدامة والسكان، يرمي إلى توفير الدعم لنموذج تخطيط متكامل على المستويين المحلي والإقليمي الجزئي. وأدرجت أيضا في برنامج الصندوق القطري التالي للمكسيك مسائل متعلقة بتوزيع السكان والحضرة والهجرة الداخلية.

٣٩ - ويوفر الصندوق في موزامبيق منحا دراسية لمركز الدراسات السكانية من أجل بناء قدرة الباحثين في مجال الهجرة والحضرة، بغية الإسهام في إرساء الأساس الدلالي الذي يستند إليه صناع السياسات. وفي نيكاراغوا، يقدم الصندوق منحا دراسية قصيرة الأجل للباحثين والأساتذة في الجامعات الوطنية ويوفر الدعم للخبراء الإقليميين، لتمكينهم من تقديم المساعدة التقنية في مجال تطوير بحوث محددة. وفي بيرو، نظم الصندوق بعثة تقنية، بالاشتراك مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء، ووزيرة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، ونائب وزير الإسكان، وأعضاء في الكونغرس، ورؤساء بلديات، علاوة على شخصيات أكاديمية، بغية مناقشة العلاقة بين التوزيع المكاني للسكان وإنجاز الخدمات الاجتماعية. وطرح البعثة مفهوما أفضل لضرورة تعزيز وتقوية دور المدن والمراكز الحضرية المتوسطة. وسترتب على المبادرة، التي ستوجه مسار المساعدة التقنية للصندوق وتساعد على تعريف الاتجاه الاستراتيجي في هذا المجال على نحو أفضل، تأثيرات هامة متعددة: فهي ستعزز مراعاة ديناميكية السكان في مجال صياغة الخطط والسياسات الوطنية؛ وتشجع التخطيط على المستويين الإقليمي والمحلي، بصورة تشجع على تركيز كثافة السكان في المراكز الحضرية المتوسطة المستوى في المحافظات، كوسيلة لإنجاز خدمات الصحة الإنجابية بفعالية تكلفة أفضل؛ وتشجع على إيجاد أماكن محلية استراتيجية للنقاط المحورية لتقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية، مع إيلاء اهتمام خاص لأنماط البيئة الجبلية والخرجية؛ وتساعد على إعداد برنامج لبناء القدرات يساعد الحكومات على التنبؤ بالمناطق القابلة لحدوث تنمية اقتصادية سريعة، كمراكز الإنتاج الرئيسية التي سيكون لها تأثير جاذب للسكان في المناطق الأكثر كسادا.

٤٠ - وفي رواندا، قدّم الصندوق الدعم في مجال تدريب مسؤولي التخطيط على الصعيد الوطني على المسائل المتعلقة بتكامل السكان، بما في ذلك التوسع الحضري والهجرة الداخلية، في الإطار الإنمائي الوطني. وفي السنغال، وبفضل جهود الصندوق، تضمن المنهج الدراسي لمعهد تنمية السكان وشؤون الصحة الإنجابية التابع لجامعة شيخ أنتا ديبوب، الذي يتلقى دعما من الصندوق، مسائل تتعلق بالهجرة والحضرة. ويسعى الصندوق في السنغال إلى

زيادة المعارف المتعلقة بتلك الظواهر، بغية إيجاد فهم أفضل لديناميكية السكان وتخطيط المداخلات الإنمائية، وبخاصة من حيث تأثيرها على فقر السكان وقابليتهم للتأثر في ظروف البيئة الحضرية. وفي فييت نام، وقر الصندوق الدعم في مجال تعيين الخبراء الاستشاريين الدوليين والوطنيين، بغية مساعدة مكتب الإحصاء العام على تصميم دراسة استقصائية للهجرة، ومساعدة المؤسسات البحثية الوطنية الأخرى على تحليل بيانات الهجرة.

الدعوة

٤١ - وفي البرازيل، أطلق الصندوق تقرير حالة السكان في العالم لعام ٢٠٠٧، بغية رفع درجة الوعي بأهمية التحديات التي تواجه عملية الحضرة وكيفية معالجة هذه التحديات. وفي بوركينا فاسو، استغل الصندوق فرصة انعقاد ندوة وطنية عن الهجرة للدعوة إلى برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجال الهجرة، وتوجيه الاهتمام إلى ضرورة إدراج المسائل المتعلقة بالهجرة في الخطط والبرامج الإنمائية. وفي كمبوديا، قام الصندوق، بالتعاون مع اللجنة الوطنية للسكان والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بإعداد صحيفة إحاطة/ وقائع عن السياسات المتعلقة بالحضرة، تشمل مواضيع من قبيل مؤشرات الحضرة، ونمو السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية، والمشاكل التي تواجه المناطق الحضرية، واتجاهات الهجرة الحضرية، وفقر المناطق الحضرية، وبيئة المناطق الحضرية وخدماتها، وإدارة المناطق الحضرية. وفي كمبوديا، أجرت صحيفة وطنية ناطقة بالانكليزية مقابلة صحفية مع الصندوق بشأن موضوع التوسع الحضري. وفي منطقة البحر الكاريبي، يدعو الصندوق إلى إدراج المسائل المتعلقة بالسكان، بما في ذلك التوسع الحضري والهجرة الداخلية، في الخطط والاستراتيجيات والأطر الإنمائية. وفي الصين، ينفذ الصندوق أنشطة دعوة تتصل بالصحة الإنجابية وسط المهاجرين. وتشمل هذه الأنشطة توفير مواد للإعلام والتثقيف والاتصال فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، بالتعاون مع وزارة السكك الحديدية.

٤٢ - وفي إريتريا، يدعو الصندوق إلى فهم الاستراتيجيات الإنمائية الريفية والحضرية للبلد والنتائج المترتبة عليها في مجال التوسع الحضري والهجرة الداخلية، وإلى إدراك أهمية فهم معادلة السكان والتنمية، وإدخال هذه المعادلة في صياغة السياسات والتخطيط الإنمائي. واستغل الصندوق فرصة إصدار تقرير حالة السكان في العالم لعام ٢٠٠٧ ليرفع درجة الوعي بأهمية ظاهرة التوسع الحضري فيما يتعلق بالتنمية الوطنية والإقليمية. وأعد المكتب القطري للصندوق مواد استكمالية لبرنامجية للصحافة، بعنوان "إريتريا في فجر قرن حضري"، أدرج فيها مقتطفات من الإحصاءات العالمية المتعلقة بالتوسع الحضري الواردة في تقرير الصندوق،

ووصفا لولاية الصندوق في هذا المجال، وتوثيقا للنمو الحضري في إريتريا، وتحليلا لأسباب ونتائج التوسع الحضري السريع، ووصفا للمبادرات التي اتخذتها الحكومة بغية معالجة التحديات التي تثيرها هذه الظاهرة.

٤٣ - وفي هندوراس، أعد الصندوق تقريرا عن المسائل المتعلقة بالتوسع الحضري في البلد، تم توزيعه بمناسبة إصدار تقرير حالة السكان في العالم لسنة ٢٠٠٧. وفي موريتانيا، استغل الصندوق أيضا فرصة إصدار التقرير من أجل رفع درجة الوعي بالمسائل المتعلقة بالهجرة والتوسع الحضري. وفي باكستان، يعمل الصندوق على إبراز احتياجات فقراء الحضر والدعوة إلى زيادة وفرة الخدمات الاجتماعية وتحسين إمكانية حصول سكان هذه المناطق عليها. وفي الاتحاد الروسي، ساعد الصندوق على إصدار تقرير حالة السكان في العالم لعام ٢٠٠٧، حيث حظي التقرير بتغطية إعلامية جيدة. وفي رواندا، استغل الصندوق فرصة إصدار التقرير كي يساعد على إعداد نشرة تتضمن تفاصيل حالة عملية الحضرة وعلاقتها بالاتجاهات والخصائص الحالية للهجرة الداخلية في البلد، بما في ذلك تدابير يتعين اتخاذها بغية كفالة ألا يشكل هذان العاملان تحديا رئيسيا مستمرا للجهود الإنمائية في البلد. وافْتُسِمت النشرة مع المهنيين المعنيين بالتنمية وصنّاع السياسات. وأتاح إصدار التقرير فرصة لرفع درجة الوعي بالتوسع الحضري وتحديات الهجرة الداخلية على صعيدي المحافظات والمقاطعات، والدعوة لذلك. ويدعم الصندوق في فييت نام، قيام حوارا محسنا بشأن السياسات والدعوة للمسائل المتعلقة بالهجرة، وبخاصة من خلال توفير الدعم للبرلمان، في مجال عقد سلسلة من حلقات العمل المتعلقة بالدعوة للسياسات، يشارك فيها كبار المسؤولين الحكوميين، وتتناول المسائل المتعلقة بالهجرة، وتأثير السياسات الحالية على أعمال حقوق المهاجرين، والروابط بين الهجرة والحد من الفقر.

مسائل أخرى

٤٤ - لدى صندوق السكان مشروع مشترك مع المعهد العربي لتنمية المدن يهدف إلى إدماج السياسات المتعلقة بالسكان والحد من الفقر في التخطيط الإنمائي والمنتديات الإنمائية. ويهدف المشروع إلى توسيع قاعدة المعلومات المتعلقة بالحد من الفقر والسكان؛ ورفع درجة الوعي، وإثراء حوار السياسات المتعلقة بهذه المسائل، وتعزيز القدرات الإقليمية في مجالات الحد من الفقر والسكان والتنمية الحضرية. وتشمل أنشطة المشروع إجراء تقييم على المستوى دون الإقليمي لتجارب المدن في مجال معالجة المسائل المتصلة بالسكان والفقر، وإعداد عدد من الورقات التي تعالج، في جملة أمور، مختلف جوانب الفقر في المدن العربية، والتوصيات التي

ستمكّن مسؤولي تخطيط المدن والحكومات المحلية وصناع القرار من تحديد أبعاد مسائل الفقر المتصلة بالتنمية الحضرية ورصدها.

٤٥ - ولكي يعالج آثار التوسع الحضري السريع في مجال الصحة الإنجابية، يشارك صندوق السكان، في بنغلاديش، في تمويل مشروع للرعاية الصحية الأولية في المناطق الحضرية، بغية توفير الدعم لإضفاء السمة المؤسسية على نطاق كامل من خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، وإنجاز هذه الخدمات. وتشمل الجهود المبذولة وبناء القدرات لمديري البرامج ومقدمي الخدمات، وتعزيز قدرات مراكز إنجاز الخدمات في مجالات رعاية حديثي الولادة، وتخطيط الأسرة، والتهابات الجهاز التناسلي والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومعالجة حالات العنف ضد المرأة. ويوفر المشروع الدعم أيضا لتقديم خدمات لا تثير نفور المراهقين والشباب، ويعمل لتعزيز الدعوة وأنشطة الاتصال التي تنفذ على مستوى العيادات والمجتمعات المحلية، بغية إحداث تغييرات سلوكية، مع التركيز بوجه خاص على الأحياء الفقيرة، ولكفالة إعداد السجلات والتقارير وضمان الجودة على الوجه الصحيح، فيما يتعلق بإنجاز الخدمات في مراكز الرعاية الصحية، ويسعى إلى تعزيز عمليات تقديم المشورة وتوفير المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية. ولدى الصندوق مشروع أيضا مع اتحاد مصنعي ومصدري الثياب في بنغلاديش، يهدف إلى تعزيز التثقيف في مجال الصحة الإنجابية، وكفالة إتاحة الخدمات الصحية بشكل وفير، ورفع درجة الوعي بالحقوق الإنجابية والمسائل المتصلة بالبعد الجنساني وسط العاملين في مجال صناعة الثياب، الذين تشكل غالبيتهم من نساء فقيرات هاجرن من مناطق ريفية إلى منطقة دكا الميتروبولتانية سعيا وراء الوظائف. ويقدم الصندوق في بروندي، الدعم للمنظمات غير الحكومية والعيادات المتنقلة، ويوفر المعدات الصحية للاجئين العائدين والأشخاص المشردين داخليا، مستخدما في ذلك أمواله الخاصة علاوة على أموال الإغاثة في حالات الطوارئ التي يوفرها المانحون.

٤٦ - وفي إثيوبيا، يعالج الصندوق احتياجات السكان المشردين بفعل الكوارث الطبيعية والصراعات، المتصلة بالصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويوفر الصندوق الدعم للبنات المراهقات في منطقة الأمهرة الريفية، بالتعاون مع إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومؤسسة تيرنر، بغية تفادي زواج الأطفال وتقديم الدعم للذين زوجوا منهم بالفعل. ويهدف البرنامج إلى الحد من معدلات الهجرة العالية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للبنات اليافعات والمراهقات اللاتي ينتهي أمرهن إلى العمل في مجال الجنس في المدن الكبيرة والبلدات المجاورة لها. ويدعم الصندوق أيضا مشروعا مشتركا مع إدارة التنمية الدولية ومؤسسة تيرنر، وهو مشروع يستهدف البنات غير

الملتحققات بالمدارس، التي تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و ١٩ سنة، ومعظمهن من المهاجرات اللاتي يعشن بعيدا عن الوالدين وعن أفراد أسرهن، لا يرجح أن تصل إليهن البرامج الحالية. وتوفر المبادرات المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا المساعدة للأشخاص الذين يعانون من التشرد الدائم بسبب الفيضانات في منطقة الأمهرا، بما في ذلك المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ ويتم من خلالها تقديم خدمات الصحة الإنجابية والمعلومات المتصلة بها؛ وتوزيع الواقيات الذكرية ومعدات الولادة النظيفة وموانع الحمل؛ بجانب التدريب.

٤٧ - ولدى الصندوق في سيراليون برامج تهدف إلى توفير الرعاية في مجال الصحة الإنجابية وخدماتها والمعلومات المتعلقة بها للسكان المتنقلين من مختلف الفئات، بما في ذلك أفراد القوات النظامية والمجندين الجدد وأفراد الخدمات الأمنية الخاصة وعناصر حفظ السلام؛ وتوفيرها للعاملين في البحار والنساء العاملات بصيد الأسماك والمجتمعات المحلية التي تؤويهن، وللأشخاص المشردين داخليا والعائدين، ولللاجئين في المجتمعات المضيفة لهم. وتوفر البرامج المختلفة المعلومات المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والخدمات المتاحة في هذا المجال، وتوفر الخدمات الاستشارية والاختبارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والتدريب على تثقيف الأقران في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والعنف المستند إلى نوع الجنس وحقوق الإنسان؛ ومحو الأمية في مجال الصحة الإنجابية؛ وتنظيم الأسرة.

٤٨ - وهناك عدد من المكاتب القطرية التابعة للصندوق التي لا تنفذ أنشطة تتصل بالتوسع الحضري والهجرة الداخلية في الوقت الراهن، نظرا إلى أن هذه المسائل لا تعد ضمن الأولويات في البلدان المعنية. وتخطط بعض المكاتب القطرية إلى معالجة المسائل المتصلة بالتوسع الحضري والهجرة الداخلية في البلدان التي تنفذ فيها برامجها، في المستقبل القريب.

سادسا - خاتمة

٤٩ - لا مجال لتفادي الحضرة ونمو المناطق الحضرية. وتمثل الزيادة الطبيعية المصدر الرئيسي لهذا النمو بالفعل، وسيستمر وصول الريفيين بأعداد كبيرة إلى المدن بحثا عن فرص أفضل. وستستمر المدن في توفير ظروف أكثر ملاءمة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وستستمر أيضا في تشكيل بيئة تدفع أكثر إلى حدوث التغيير الاجتماعي. ويتمثل التحدي في الابتعاد عن الصور النمطية والسياسات السلبية الموروثة عن الماضي، وفي تعزيز تدابير يراعى فيها النمو السريع للمناطق الحضرية واحتياجات الفقراء من سكانها.

٥٠ - ولإيجاد استراتيجية جيدة لدعم السياسات والدعم البرنامجي، بما يكفل مراعاة الحضرة والمهجرة الداخلية عند إعداد الأطر الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر على الصعيد الوطني، يتعين أن تشمل هذه الاستراتيجية على حوار سياسات وتدابير بناء قدرات وأنشطة جمع بيانات، وعلى بحوث وأنشطة دعوة. ويعتبر حوار السياسات فيما بين الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في داخلها، وكذلك أنشطة الدعوة، أشياء ضرورية لرفع درجة الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بأهمية صياغة سياسات استباقية من أجل التخطيط للنمو الحضري. ومن الضروري تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية، بغية مجابهة تحديات النمو الحضري السريع.

٥١ - وهناك حاجة ملحة لإيجاد بيانات موثوقة وجيدة التوقيت، ومفصلة بحسب العمر ونوع الجنس والمركز الاجتماعي والاقتصادي والحالة الصحية، من أجل صياغة السياسات وتخطيط البرامج وتنفيذ عمليات الرصد والتقييم على أساس قائم على الأدلة. وتدعو الحاجة أيضا إلى تشجيع إجراء بحوث تراعي الجوانب الثقافية والجنسانية، ودفع هذه البحوث إلى الأمام، من أجل تحديد المسائل الناشئة وتوفير الأساس القائم على الأدلة اللازمة لصياغة سياسات فعالة، واعتماد توصيات. ويعتبر نشر البيانات ونتائج البحوث، وكذلك تبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة، عناصر هامة لبناء القدرات المؤسسية في هذا المجال.

٥٢ - وتكون الحضرة مفيدة للتنمية عندما تقتزن بسياسات مناسبة. فالمدن أماكن للفرص وللأمل. وييدي المهاجرون بصفة عامة تفضيلهم للمدن على المستوطنات الريفية التي يتركونها وراءهم. وإمكانيات تحقيق منافع في المدن تفوق كثيرا ما فيها من مثالب، إذ تتيح المدن فرصا كبيرة لتعزيز التنمية وتساعد على الاستدامة. ويستلزم استغلال إمكانيات النمو الحضري وجود مواقف ونهج استباقية. ويتعين أن يكون التوسع الحضري جزءا لا يتجزأ من الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى الحد من الفقر. ويمكن لممارسات الحكم الرشيد وسياسات التوسع الحضري السليمة أداء دور في مجالات الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين وتعزيز التنمية المستدامة. ويجب أن تشمل الخطط المستقبلية على نهج يرمي إلى تحقيق التكامل بين المدن والمناطق الريفية. وهناك ضرورة لكل من التنمية الحضرية والريفية، ومن شأن معالجتهما معا بصورة متكاملة أن تتيح فرصا أفضل لتحقيق النجاح.